تحت رعاية جامعة الدول العربية

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

مؤشرات حقوق الانسان للتنمية المستدامة

إعداد
هاني ابراهيم
رئيس مركز جسور للدراسات الاستراتيجية
عضو المجلس القومي لحقوق الانسان

مدخل:

قضايا حقوق الانسان وتعزيز التنمية المستدامة أصبحت محور إهتمام صناع ومتخذي القرار في جميع دول العالم. وتمتزج القضايا بعضها ببعض فيصعب الفصل بين ما هو حقوقي وما هو تنموي. كان في الماضي ينظر إلي موضوعات حقوق الانسان بنظرة بعيدة كل البعد عن قضايا التنمية لكن مع إقرار الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة في 2015 إتضح جليا التكمل بين مواثيق حقوق الانسان كما أقرها القانون الدولي الانساني والأهداف ال 17 للتنمية المستدامة 2030 كما أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015.

فحماية الحق في الحياة وتعزيز المشاركة والقضاء علي الجوع والفقر وضمان أمن وسلامة المجتمعات وتمكينها من الحصول علي مسكن ملائم وعمل لائق ومساحات آمنة للمشاركة في الحياة العامة صارت من ضروريات استدامة المجتمعات ونموها وإزدهاراها. لم تعد هذه الموضوعات رفاهية في مجتمع دون الاخر، بل كلها تتسم بكونها حجر أساس استقرار المجتمعات وفاعليتها وقدرتها علي تجاوز التحديات سواء أكانت تحديات الطبيعة أم التحديات البشرية من جريمة وإرهاب وعنف ...

ولقياس مدي التقدم في تعزيز إحترام وتطبيق مبادئ حقوق الانسان كما نصت عليها العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإتفاقيات الأمم المتحدة مثل اتفاقية منع كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء CEDAW، واتفاقية حماية الأطفال، وإتفاقيات جينيف لضمان سلامة المدنيين والاسرى في حالات النزاع المسلح وغيرها من الاتفاقيات الدولية والأممية بهذا الشأن ... لقياس هذا التقدم كان لابد من تطوير مؤشرات قياس كمية ونوعية Qualitative and Quantative Indicators مع ربطها بمؤشرات القياس وعلامات التقدم Milestones للنتائج المحققة من أهداف التنمية المستدامة SDGs.

مؤشرات القياس

المؤشر هو الأداة التي نستخدمها لقياس مستوى الإنجاز في تنفيذ الأنشطة وقياس تحقق المخرجات والنتائج التي تعزز من حالة حقوق الانسان أو تمكنا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو عبارة عن سؤال يحذف منه الأداة (كم) للمؤشر الكمي وتحذف الأداة (كيف) من المؤشر النوعي.

نفضّل دائماً المؤشرات الكمية لأنها أكثر وضوحاً من ناحية إثبات تحققها من عدمه، ويجب أن ندرك بشكل كامل أن كل مؤشر تم وضعه في الوثيقة الخاصة بحقوق الانسان أو التنمية المستدامة هو عبارة عن سؤال سنستخدمه لقياس مدي التحقق أو التقدم في احترام وممارسة حقوق الانسان أو في تحقق اهداف التنمية المستدامة.

ولهذا السبب فإن المؤشر يحتوي على ثلاث أجزاء رئيسية يمكن توضيحها بأنها سؤال وإجابة ووثيقة تحتوي على الإجابة:

- **السؤال:** وهو المؤشر بعد حذف كلمة "كم" ويجب أن لا تحتوي على الإجابة.
- **الإجابة:** وهي العدد المستهدف وهي عبارة عن رقم تم تحديده مسبقا ويجيب عن السؤال بالضبط.
- **وثيقة تحتوي على الإجابة:** وهذه هي "وسائل التحقق" التي تكون عبارة عن الوثائق مثل التقارير التي تحتوي على شرح وتوضيح لأرقام المستفيدين أو عدد الأشياء التي تم إنجازها في المشروع.

استخدامات المؤشر

تستخدم المؤشرات لقياس **الأنشطة** و**المخرجات** و**النتيجة** و**الأثر** .ويختلف مكان وضعها في استراتيجية العمل باختلاف النموذج الذي يستخدمه صاحب الاستراتيجية، ولكن من المهم معرفة أنها لا تستخدم لقياس الأنشطة فقط وإنما لجميع مستويات الاستراتيجية .

ونحتاج لمعرفة أنه من الأفضل وضع مؤشرات تبدأ بعدد (#) فقط وعدم وضع مؤشر يبدأ بنسبة (%)، لأن توفير وسائل التحقق للمؤشر الذي يبدأ بنسبة (%) سيحتاج لتنفيذ نشاط تقييم وهذا النشاط مكلف مالياً ويستغرق وقتًا طويلًا وتنسيق ونزول ميداني ومقابلات وتعبئة استبيانات مع عدد كبير من المستفيدين لكي نستطيع إدخال البيانات وتحليلها ومعرفة الإجابة على النسبة المئوية.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

- الأثر
  - مؤشر
- النتيجة
  - مؤشر
  - مؤشر
- المخرجات
  - مؤشر
  - مؤشر
  - مؤشر
- الأنشطة
  - مؤشر
  - مؤشر
  - مؤشر
  - مؤشر
  - مؤشر

صياغة المؤشر

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

ذكرنا سابقاً أن المؤشر عبارة عن سؤال يبدأ بـ (كم) عدد أو (كم) نسبة؟

ولكننا نقوم بحذف أداة الاستفهام "كم" ونترك بقية السؤال. نجد في الجدول التالي مزيدًا من الأمثلة لتحويل السؤال إلى مؤشر.

السؤال	المؤشر
كم عدد الأفراد الذين حصلوا على خدمات صحية طارئة؟	عدد الأفراد الذين حصلوا على خدمات صحية طارئة
كم عدد الأفراد الذين حصلوا على مساعدات غذائية؟	عدد الأفراد الذين حصلوا على مساعدات غذائية
كم عدد المرافق الصحية التي تم تأهيلها ومازالت تعمل؟	عدد المرافق الصحية التي تم تأهيلها ومازالت تعمل
كم نسبة (%) رضى المستفيدين من تأهيل مشاريع المياه والصرف الصحي؟	(%) رضى المستفيدين من تأهيل مشاريع المياه والصرف الصحي
كم عدد الأفراد الذين حصلوا على مساعدات نقدية و/أو عينية لغرض الحماية؟	عدد الأفراد الذين حصلوا على مساعدات نقدية و/أو عينية لغرض الحماية
كم عدد الأطفال الذين استفادوا من الأدوات التعليمية التي تم توزيعها؟	عدد الأطفال الذين استفادوا من الأدوات التعليمية التي تم توزيعها

مؤشرات حقوق الإنسان – السمات الرئيسية للإطار المفاهيمي والمنهجي وفق المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً للمؤشرات التي يمكن تطبيقها ووضعها في سياقها على الصعيد الوطني. ويعتمد الإطار المفاهيمي والمنهجي للمفوضية نهجاً مشتركاً لتحديد مؤشرات رصد الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويوصي الإطار بوضع مؤشرات هيكلية ومؤشرات عمليات ومؤشرات نواتج. وينبغي أن تساعد هذه التشكيلة من المؤشرات في تقييم الخطوات التي تقوم الدول باتخاذها في الوفاء بالتزاماتها – من التعهدات وقبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان (*المؤشرات الهيكلية*) إلى الجهود التي يجري بذلها للوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعايير (*مؤشرات العمليات*) ثم إلى نتائج هذه الجهود (*مؤشرات النواتج*).

والإطار لا يسعى إلى إعداد قائمة مؤشرات مشتركة يتعين تطبيقها في جميع البلدان بصرف النظر عن تنميتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا إلى الإقناع بوضع مقياس مركب عالمي لإجراء مقارنات بين البلدان فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان أو التمتع بها.

والمنهجية المعتمدة تركز أساساً على المؤشرات التي تجمعها، أو يمكن أن تجمعها، النظم الإحصائية الرسمية باستخدام السجلات الإدارية والاستقصاءات الإحصائية.

ويركز الإطار على المؤشرات الكمية والنوعية. وقد بُذلت جهود للإبقاء على المؤشرات بسيطة، وقائمة على منهجية موضوعية وشفافة، مع تشديدها، قدر الإمكان، على التصنيف حسب نوع التمييز المحظور وحسب الفئة السكانية الضعيفة والمهمشة.

ومؤشرات حقوق الإنسان تتيح للدول تقييم تقدمها المحرز في إعمال حقوق الإنسان وامتثالها للمعاهدات الدولية، كما توفر للمجتمع المدني أدوات لرصد التقدم وضمان المساءلة. ويمكن أن تساعد مؤشرات حقوق الإنسان الحكومات الوطنية في تنفيذ السياسات القائمة على الحقوق وتدعم القضايا التي يتناولها المدافعون عن حقوق الإنسان وتزيد من إمكانية الحصول على المعلومات.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

مؤشرات القياس بين التنمية المستدامة وحقوق الانسان

إن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) آخذة في تجديد النقاش حول العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية. في 2005 وصف فيليب ألستون في مقاله الشهير العلاقة بين أهداف الألفية الإنمائية وحقوق الإنسان وكأنها "سفينتان تعبران في الليل بجوار بعضهما البعض، كل منهما لا تعرف الكثير عن الأخرى، فضلا عن قلة التواصل – إن وجدت – بين هذه وتلك".

ولقد تغيّر هذا الأمر مع اعتماد أجندة التنمية المستدامة في ٢٠١٥. في ظل أهداف التنمية المستدامة، وافقت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على أن تضع الأجندة الجديدة في إطار من القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى إحقاق حقوق الإنسان للجميع. يُدَعّم هذا الالتزام تحليل أظهر أن أكثر من ٩٠٪ من جميع غايات أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦٩ مرتبطة بمعايير مستقاة من القانون الدوليّ لحقوق الإنسان ومن أُطُرِ الحقوق العمالية العالمية.

ولا يتلقى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة نفس مستوى الاهتمام الكبير، مما قد يؤدي إلى وجود ثغرات كبيرة، لكن آليات حقوق الإنسان – التي هي بالأساس هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات – تشارك بشكل عام في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة. يبدو أنها قد توصلت إلى توازن جيد بين الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة عموماً بالهدف ١٦، وعدد من الأهداف الأخرى المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. عند الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة بشكل محدد، فإن آليات الأمم المتحدة كثيراً ما تشير إلى الهدف ١٦ ("سلام وعدالة ومؤسسات قوية") لكن الهدف ٥ حول المساواة بين الجنسين والهدف ٤ حول الإشراك والمساواة في التعليم الجيد، يتلقيان اهتماماً أكثر من هذا، ثم يحل الهدف ٣ في المرتبة التالية، متخلفاً عنه -في مقدار الاهتمام- بقليل.

النهج القائم على حقوق الإنسان

كانت حقوق الإنسان ركيزة أساسية لعمل الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة في عام 1945 واعتماد ميثاق الأمم المتحدة. يمكننا أن نحتفل بفخر بولادة حقبة جديدة أنتج فيها المجتمع الدولي، بإلهام من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مجموعة متميزة من القواعد والمعايير الدولية تهدف إلى تعزيز حياة كريمة ورفاهية للجميع.

إنّ النهج القائم على حقوق الإنسان هو إطار مفاهيمي مطبّق على عملية التنمية البشرية مع الأساس المعياري لمتطلبات حقوق الإنسان الدولية والهدف التشغيلي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. يسعى هذا النهج إلى تحليل التفاوتات التي تكمن في صميم مشاكل التنمية ومعالجة الممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للسلطة، ما يعيق تقدم التنمية ويؤدي غالبًا إلى تخلف مجموعات من الأشخاص عن الركب.

بموجب النهج القائم على حقوق الإنسان، ترتكز خطط وسياسات وعمليات التنمية على نظام من الحقوق والواجبات المنصوص عنها في القانون الدولي، بما في ذلك كل الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحق في التنمية. يتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان أن توجه مبادئ حقوق الإنسان (العالمية، عدم القابلية للتجزئة، المساواة وعدم التمييز، المشاركة والمساءلة) عمل الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي والتركيز على تعزيز قدرة "المكلفين بالمسؤولية" للوفاء بالتزاماتهم و"أصحاب الحقوق" للمطالبة بحقوقهم.

على الرغم من عدم وجود وصفة عالمية للنهج القائم على حقوق الإنسان، إلا أن كيانات الأمم المتحدة وافقت على الخصائص الأساسية في التفاهم المشترك لعام 2003 بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي، والذي يشير إلى ما يلي:

ينبغي لكل برامج التعاون والسياسات والمساعدات الفنية المرتبطة بدعم التنمية أن تعزز إعمال حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

تحكم معايير حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك ذات الصلة، وكذلك المبادئ المستمدة منه، كل أنشطة التعاون والتنمية في كل القطاعات وفي كل مراحل عملية تطوير البرامج.

يساهم التعاون الإنمائي في تنمية قدرات المكلفين بالواجب على الوفاء بالتزاماتهم و / أو التزامات أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم

عدم ترك أي أحد خلف الركب

إنّ عدم ترك أي أحد خلف الركب No One Left Behindهو الوعد المركزي التحويلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. إنه يمثل التزامًا لا لبس فيه من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ووضع حد للتمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تؤدي إلى ترك الناس خلف الركب وتقوض إمكانات الأفراد والبشرية ككل.

لا يقتصر هذا المبدأ على مساعدة أفقر الفقراء فحسب، بل يتطلب مكافحة التمييز وعدم المساواة المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها ومعالجة أسبابها الجذرية. إنّ أحد الأسباب الرئيسة لترك الأشخاص خلف الركب هو استمرار أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين، الذي يترك الأفراد والأسر والمجتمعات بأكملها في حالة من التهميش والاقصاء. يرتكز هذا المبدأ على الإطار المعياري للأمم المتحدة، المستمد من المبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة والمتطلبات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومختلف النظم التشريعية الوطنية.

يلزمنا هذا المبدأ على تركيز جهودنا نحو القضاء على التمييز وعدم المساواة التي غالبًا ما تكون متعددة ومتقاطعة وتعوق قدرة الأشخاص على التصرف وفقًا لإرادتهم رغم تمتعهم بحقوقهم. إن العديد من الحواجز التي تعرقل وصول الناس إلى الخدمات والموارد وتكافؤ الفرص ليست وليدة الصدفة أو من جراء نقص في توافر الموارد، بل هي نتيجة للقوانين والسياسات والممارسات الاجتماعية التمييزية التي تترك مجموعات معينة من الناس خلف الركب.

تم تحديد نهج الأمم المتحدة لعدم ترك أي أحد خلف الركب في الإطار المشترك لتحقيق الشمولية: المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في نوفمبر 2016. يضمن هذا الإطار المشترك أن تضع منظومة الأمم المتحدة حتمية معالجة عدم المساواة والتمييز في صدارة جهودها بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يتطلب تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على المستوى الوطني اتباع نهج شامل يتضمن اتخاذ خطوات مختلفة، بما في ذلك تحديد الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب والأسباب الكامنة وراء ذلك، وتحديد التدابير الفعالة لمعالجة هذه الأسباب ورصد وقياس التقدم المحرز، إضافة إلى ضمان الشفافية والمساءلة بشأن الإجراءات المتخذة. يُعدّ ضمان المشاركة المفتوحة والفعالة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك الذين تخلفوا عن الركب، مكونًا رئيسًا في كل خطوات ومراحل وضع السياسات والتخطيط والبرمجة.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يتجاوز العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين الممارسة التقنية البحتة .إنه إجراء سياسي معقد يهدف إلى تشكيل السلوكيات والقرارات السياسية التي تلتزم بمبدأ التوزيع العادل للموارد بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان. يتعلق الأمر بفهم تأثير الأعراف الاجتماعية وهياكل السلطة على حياة مجموعات مختلفة من الرجال والنساء وعلى الفرص المتاحة. بهدف توجيه وتركيز التدخلات في هذا المجال، من المهم أن نفهم أن الرجال والنساء والفتيان والفتيات ليسوا متساوين في مواجهة الفقر، ويواجهون حواجز مختلفة للوصول إلى الخدمات والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية. ومع ذلك، فإن الأدوار التي يعطيها المجتمع للنساء والرجال وكذلك العلاقات بين الجنسين ليست ثابتة وتتطور وفقًا للظروف. إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتحقيق خطة عام 2030، يجب وضع قضية المساواة بين الجنسين في طليعة تطوير البرامج وعمل السياسات وإنتاج التحليلات. ما لم تؤخذ القضايا الجنسانية في الحسبان على نطاق واسع في السياسات العامة، فسيكون من الصعب للغاية تحقيق بقية أهداف التنمية المستدامة بسرعة أكبر.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

إنّ المساواة بين المرأة والرجل تجعل من الممكن تحقيق مستوى تنمية أعلى وأكثر استدامة .فمسألة المساواة بين المرأة والرجل ليست مجرد مسألة أخلاقية واجتماعية ملحة يتعيّن حلها، بل هي أيضًا مسألة اقتصادية ذات أهمية أساسية. إذا فشلت النساء، اللواتي يشكلن نصف القوى العاملة في العالم، في بلوغ إمكاناتهن الاقتصادية الكاملة، فسيعاني الاقتصاد العالمي. في الواقع، إذا عوملت النساء مثل الرجال في مجال سوق العمل، فقد تصل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي إلى 28 مليار دولار بحلول عام 2025، ما يمثل زيادة بنسبة 26٪. كما أن لعدم المساواة بين المرأة والرجل عواقب غير مباشرة على الاستثمار والنمو السكاني. وبالتالي، فإن الفجوة المقدرة بنسبة 0.4 إلى 0.9٪ بين معدل النمو في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء من جهة، وبين جنوب آسيا والشرق الأوسط من جهة أخرى، تعود إلى النسب العالية لعدم المساواة بين الفتيات والفتيان في التعليم.

كما أن عدم المساواة هذه تعيق المحاولات لخفض عدد حالات الحمل غير المرغوب بها ومعدلات الخصوبة ووفيات الرضع التي لا تزال مرتفعة، ما يضر برفاهية المجتمع في البلدان المعنية. في المقابل، فإن المجتمعات التي يتم فيها تشجيع النساء على تولي مناصب سياسية بارزة تتمتع بتمثيل جنساني أكثر توازناً في المدارس وتكون بشكل عام أكثر سلماً وإنصافاً. في الواقع، تشير مجموعة متزايدة من الأدلة التجريبية إلى وجود خطر أكبر لحصول نزاع داخلي داخل المجتمعات التي لديها مستويات أعلى من عدم المساواة بين الجنسين.

كان إدماج المنظور الجنساني كنهج استراتيجي لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين من اختصاص منظومة الأمم المتحدة منذ منهاج عمل بيجين (1995) واستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في 1997/2، وبعد ذلك عبر كل مجالات العمل الرئيسة لمنظومة الأمم المتحدة. عرّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي دمج المنظور الجنساني بأنه "استراتيجية لإدماج اهتمامات وخبرات النساء والرجال في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتمتع الرجال والنساء بمزايا متساوية وتسقط عدم المساواة. يمكن تحقيق مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال من خلال التدخلات المستهدفة وتنفيذ عمليات متكاملة".

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

الاهداف والمقاصد ... نموذج من دليل حقوق الانسان لأهداف التنمية المستدامة الصادر عن المعهد الدنماركي لحقوق الانسان

م	وصف الهدف	الهدف	المقاصد/ المؤشرات
1	القضاء علي الفقر	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنفين بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)
		تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، مصنفين بحسب نوع الجنس والفئة العمرية
		استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.	النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، مصنفين بحسب نوع الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل/الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء.

2	التعليم	ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.	النسبة المئوية للأطفال/الشباب: (أ) في الصف الثاني الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '1' القراءة، '2' الرياضيات. التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع، والثروة (وتصنيفات أخرى حيثما تتوافر عنها بيانات(
		القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.	بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من التراع متى أصبحت البيانات متوافرة) فيما يتعلق بجميع المؤشرات الواردة في هذه القائمة والتي يمكن تصنيفها.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

3	المساواة	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.	ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس

4	مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع	تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.	المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة مئوية من مجموع السجناء.
		ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.	نسبة الوظائف (بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني
		توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولادتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر.